الدرس الأول :

اهداف الدرس:

- **التعرف على مفهوم المفردة لغة واصطلاحا**
- **التعرف على مفهوم المفردة عند العلماء المحدثين**

- **مراحل الدرس:**

- تمهيد
- **مدخل إلى علم المفردات (المفهوم والنشأة)**

تمهيد

إن أول ما يلفت الانتباه هو كثرة المصطلحات التي تقابل مصطلح الغربي lexicologie في اللغة العربية، فقد استعمل "علي القاسمي" في كتابيه) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق) و(علم اللغة وصناعة المعجم) علم المعاجم مقابل للمصطلح lexicologie ، حيث يرى أن المعجمية تشمل علمين أساسين هما "علم المعاجم" lexicologie و"صناعة المعجم" lexicographie، بينما استعمل الباحثان "محند الركيك" و" مُحَمَّد رشاد الحمزاوي" في أبحاثهما مصطلح المعجمية مقابل lexicologie ، أمّا "حلمي خليل" فقد جعل علم المعاجم يقابل المعجمية، فهو يرى أن المصطلح الغربي lexicologie يقابل (علم المعاجم أو المعجمية).

ورغم الاختلاف في مفاهيم " علم المفردات" lexicologie باعتباره علما جديدا في اللسانيات الحديثة، إلاّ أنّ مفهومه يكاد يكون موحدا عند الباحثين العرب؛ لأنه مفهوم تُرجم من اللغات الأجنبية.

1. Lexicologie في القاموس اللساني

لقد ورد في معجم "دي بوى" "Dubois" أن Lexicologie هو علم يهتم بدراسة مفردات أو كلمات في لغة ما والعلاقة القائمة بينها وبين المكونات الأخرى للغة؛ الصوتية وخاصة النحوية أو التركيبية من جهة، والعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية من جهة أخرى. Lexicologie باعتباره علما حديثا في اللسانيات، يعنى بدراسة علمية للمفردات من حيث المبنى.

وكان أول ظهور لمصطلح lexicologie و lexicographie في الموسوعة سنة 1765، ومن الصعب التمييز بين مجالات العلمين، إذ غالبا ما يُنظر إليهما كمرادفين، وقد أصبح علم المفردات علما مستقلا في لسانيات سوسير، إذ يرى سوسير أن معنى الكلمة ضمن نظام لغوي لا يتم تحقيقه إلاّ من خلال حدود يفرضها وجود هذا النظام.

وقد ورد المصطلح lexicologie في قاموس (جورج مونان) (Georges Mounin)العلم الذي يدرس المفردات، أو الكلمات ويعنى أيضا بقضايا نظرية يرجع إليها في عملية صناعة المعاجم.

وفي قاموس علوم اللغة ، (sciences du langage) ورد مصطلح lexicologie على أنه دراسة المفردات من حيث المبنى، أي يعنى بوصف تركيبي ودلالي للعلاقات القائمة بين الوحدات المعجمية.

2.التعريف بعلم المفردات عند الباحثين العرب المحدثين

يعرف علي القاسمي علم المفردات (علم المعاجم)، على أنه علم «يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم».

وعلم المفردات (المعجمية) عند محند الركيك هو « ذلك العلم النظري الذي يهتم بدراسة دلالة ومعاني المفردات والكلمات، وهي بذلك تشكل فرعا من فروع علم اللغة العام». و«المعجمية بمثابة المرجعية النظرية التي توفر للقاموسي (lexicographe) الأسس المنهجية والأدوات الإجرائية لإنجاز القاموس، واهم ما يميز المعجمية (lexicology) هو انفتاحها على مختلف العلوم اللسانية إذ تربطها علاقة وثيقة بالقاموسية (lexicography) والتركيب والمورفولوجيا والدلالة، فالمعجمية حسب العديد من الباحثين ملتقى العلوم اللغوية والإنسانية».

ويذهب مُحَمَّد رشاد الحمزاوي إلى أن المعجمية (lexicologie) «علم نظري حديث وظاهرة جديدة لم تحظ، على أهميتها وأبعادها، بما فيه الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية، مثل علم الأصوات وتطبيقاته التربوية، وعلم المصطلح وصلته بنقل العلوم والتكنولوجيا، وعلم الأسلوب وعلاقاته المتنوعة بالأدب وجماليات النص الشعري والنثري، وما وراء ذلك من نظريات ...».

ويعرف حلمي خليل lexicologie أي علم المعاجم النظري أنّه « فرع من فروع علم اللغة المعاصر يقوم بدراسة المفردات وتحليلها في أية لغة وخاصة معناها أو دلالتها المعجمية lexical meaning، ثم تصنيف هذه المفردات استعدادا لعمل المعجم»، ينقسم هذا العلم حسب بعض علماء اللغة والمعاجم إلى فرعين أساسيين هما: علم المعاجم النظري lexicologie وفن صناعة المعجم lexicographie حيث يهتم علم المعاجم النظري «المبنى والمعنى، أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث

وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية Idiams وطرق تركيبها، أما من حيث المعنى فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف والمشترك اللفظي وتعدد المعنى».

3. مفهوم lexicologie عند العرب القدامى:

كان يطلق على علم اللغة قديما تسمية علم أوضاع المفردات ابن يعقوب المغربي، التهاوني وغيرها)، وأطلق عليها ابن خلدون تسمية علم الموضوعات، أمّا الرضي فقد سماها علم الألفاظ المعنيّة السماعية،حيث يفهم من أوضاع اللغة، حسب عبد الرحمان الحاج صالح، كل«ما يخصّ المفردات أي الكلمات أو العناصر الأولية الدّالة من حيث وضعها وهذا يقتضي أن علم اللغة (عند القدامى وعندنا أيضا) يعالج مفردات اللسان من حيث ثبوتها في ذلك اللسان، وثبوت صيّغها المسموعة، وثبوت معانيها الأصلية والفرعية باستقراء كلام الناس».

ويرى ابن خلدون أن علم اللغة «هو بيان الموضوعات اللغوية»، ويقصد هنا الكلمات والمعان التي تواضع عليها المتكلمون بمفهوم اللسان الحديث الدال والمدلول. أمّا الألفاظ المعيّنة السماعية فهي تلك الألفاظ المفردة التي هي بمثابة، على حد تعبير عبد الرحمان حاج صالح، «أعيان مشخّصة وأفراد وجزئيات مادية وما بمنزلتها كالعبارات الجامدة المسموعة يتكوّن منها اللسان وهذا يقابل النسبة والعلاقات الناتجة عن التركيب، وفي موضوع علم النحو بمعناه العام»، وعليه فعلم اللغة عند القدامى هي مجموعة المفردات ضمن لسان ما ويقابلها في اللغة الأجنبية مصطلح lexicologie، ويرى عبد الرحمان حاج صالح أنّ اللفظ العربي مناسب جدا لمفهوم lexicologie، لذا لا داعي إلى استعمال مصطلح آخر مثل (المعجمية)، باعتبار فن المعاجم شيء آخر، بينما يقابل علم اللغة(علم اللسان، اللسانيات) حديثا في اللغة الأجنبية مصطلح linguistique.

تعتبر مسألة الكلام والجملة الكلام عبارة عن جملة مفيدة فائدة تامة كقولك زيد منطلق وإن تأتني أكرمك وقم وصه وما كان نحو ذلك فأما اللفظة المفردة نحو زيد وحده ونحو ذلك فلا يسمى كلاما بل كلمة هذا قول الجمهور وذهب شرذمة من النحويين إلى ان الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا والدليل على القول الأول انه لفظ يعبر باطلاقه عن الجملة المفيدة فكان حقيقة فيها كالشرط وجوابه والدليل على انه يعبر به عنها لا إشكال فيه إذ هو متفق عليه وإنما الخلاف في تخصيصه بذلك دون غيره وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه احدها انه يطلق بازائها فيقال هذه الجملة كلام والاصل في الاطلاق الحقيقة والثاني ان الكلام تؤكد به الجملة كقولك تكلمت كلاما وكلمته كلاما والمصدر المؤكد نائب عن اعادة الجملة الا ترى ان قولك قمت قياما وتكلمت كلاما تقديره قمت قمت لان الاصل في التوكيد اعادة الجملة بعينها ولكنهم آثروا الا يعيدوا الجملة بعينها فجاؤوا بمفرد في معناها والنائب عن الشيء يؤدي عن معناه

والثالث ان قولك كلمته عبارة عن انك افهمته معنى بلفظ والمعنى المستفاد بالأفهام تام في نفسه فكانت العبارة عنه موضوعة له لا مبينة عنه والكلام هو معنى كلمته والرابع ان مصدر تكلمت التكلم وهو مشدد العين في الفعل والمصدر والتشديد للتكثير وادنى التكثير الجملة المفيدة أما كلمت فمشدد أيضا وهو دليل الكثرة ومصدره التكليم والتاء والياء فيه عوض عن التشديد والخامس ان الاحكام المتعلقة بالكلام لا تتحق إلا بالجملة المفيدة فمن ذلك قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ومعلوم ان الاستجارة لا تحصل الا بعد سماع الكلام التام المعنى والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك وكذلك قوله تعالى يريدون ان يبدلوا كلام الله والتبديل صرف ما يدل اللفظ عليه إلى غير معناه ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة لأن الكلمة الواحدة إذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل لغة إلى لغة أخرى وقال تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعدما عقلوه وانما عقلوا المعنى التام ثم حرفوه عن جهته ومثله قوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام فانه لو قال والله لا سمعت كلامك فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنى تام لم يحنث والسادس ان العرب قد تتجوز بالقول عن العجماوات كقول الشاعر امتلأ الحوض وقال قطني سلا رويدا قد ملأت بطني وهو كثير في استعمالهم ولا ينسب الكلام إلى مثل ذلك فلا يقال تكلم الحوض ولا الحائط ولا سبب لذلك الا ان الكلام حقيقة في الفائدة التامة والقول لا يشترط فيه ذلك وإذا ثبت ما ذكرناه بأن انه حقيقة في الدلالة على الجملة التامة المعنى فان قيل يتوجه عليه اسئلة احدها ان اطلاق اللفظ على الشيء لا يلزم منه الحقيقة فان المجاز يطلق على الشيء كما يقال للعالم بحر وللشجاع اسد وقال الله تعالى جدارا يريد ان ينقض و وسل القرية وكل ذلك مجاز وقد اطلق على هذا المعنى فلا يلزم من الاطلاق على ما ذكرتم الحقيقة السؤال الثاني ان الاطلاق يكون حقيقة مشتركة او جنسا تحته مفردات فالمشترك كلفظ العين والجنس مثل الحيوان فان الحيوان حقيقة في الجنس والواحد منه حقيقة ايضا فلم لا يكون الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين والسؤال الثالث ان الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح والجامع بينهما التأثير والكلمة كذلك لان الحروف الاصول موجودة فيها وهي مؤثرة ايضا إذا كانت تدل على معنى وهي جزء الجملة التامة الفائدة والجزء يشارك الكل في حقيقة وضعه الا ترى ان الحق يثبت بشاهدين مثلا وكل واحد منهما شاهد حقيقة واثبات الحق بهما لا ينفي كون كل واحد منهما شاهدا كذلك ها هنا ألا ترى أن قولك قام زيد يشتمل على جزأين كل واحد منهما يسمى كلمة لدلالته على معنى وتوقف الفائدة التامة على حكم يترتب على المجموع ولا ينفي ذلك اشتراك الجزأين في الحقيقة وعلى هذا ترتب التحريف والتبديل إذ كان كله حكما يستفاد بالجملة ولا ينفي حقيقة الوضع ثم ما ذكرتموه معارض بقوله تعالى كبرت كلمة تخرج من أفواههم وبقوله كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا و تمت كلمة ربك صدقا وعدلا ومعلوم انه أراد بالكلمة الجملة المفيدة واذا وقعت الكلمة على المفرد جاز ان يقع الكلام على المفرد والجواب اما الاطلاق فدليل الحقيقة إذ كان المجاز على خلاف الاصل وانما يصار اليه بقرينة صارفة عن الأصل والاصل عدم القرائن ثم ان البحث عن الكلام الدال على الجملة المفيدة لا يوجد له قرينة بل يسارع إلى هذا المعنى

من غير توقف على وجود قرينة وهذا مثل لفظ العموم إذا اطلق حمل على العموم من غير ان يحتاج الى قرينة تصرف إليه بل ان وجد تخصيص احتاج إلى قرينة وأما السؤال الثاني فلا يصح على الوجهين المذكورين اما الاشتراك ففيه جوابان احدهما انه على خلاف الاصل اذا كان يخل بالتفاهم الا ترى انه اذا اطلق لفظ العين لم يفهم منها ما يصح بناء الحكم عليه والكلام انما وضع للتفاهم وانما عرض الاشتراك من اختلاف اللغات والثاني ان الاشتراك هنا لا يتحقق لان الكلام والكلمة من حقيقة واحدة ولكن الكلام مجموع شيئين فصاعدا والكلمة اللفظة المفردة ولا اشتراك بينهما وانما الكلام مستفاد بالاوصاف والاجتماع وليس كذلك المشترك بل كل واحدة من الفاظه كالأخرى في كونها مفردة وأما الجنس فغير موجود هنا لان الجنس يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث نحو تمرة وتمر وهذا غير موجود في الكلام والكلمة بل جنس الكلمة كلم وليس واحد الكلام كلامة فبان انه ليس بجنس واما السؤال الثالث فخارج عما نحن فيه وبيانه ان اشتقاق الكلمة من الكلم وهو التأثير والكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير والخالص غير المطلق يدل عليه ان الكلم الذي هو الجرح مؤثر في النفس معنى تاما وهو الألم مثلا والكلام اشبه بذلك لانه يؤثر تأثيرا تاما واما الكلمة المفردة فتأثيرها قاصر لا يتم منه معنى الا بانضمام تأثير الآخر اليه فهما مشتركان في اصل التأثير لا في مقداره وأما المعارضة بقوله تعالى كبرت كلمة فلا يتوجه لان اكثر ما فيه انه عبر بالجزء عن الكل وهذا مجاز ظاهر اذا كان الواحد ليس بجمع ولا جنس بل قد يعبر به عن الجمع والجنس مجازا ووجه المجاز ان الجملة تتألف بعض اجزائها إلى بعض كما تتألف حروف الكلمة المفردة بعضها إلى بعض فلما اشتركا في ذلك جاز المجاز وليس كذلك التعبير بالكلام عن الكلمة لان ذلك نقيض معناها ودليل المجاز في الكلمة ظاهر وهو قوله تخرج من افواههم ان يقولون الا كذبا والكذب لا يتحقق في الكلمة المفردة وانما يتصور فيما هو خبر والخبر لا يكون مفردا في المعنى واحتج الآخرون بان الاشتقاق موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد وهو التأثير فكان اللفظ شاملا لهما يدل عليه انك تقول اما تكلمت كلمة واما تكلمت بكلمة فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام فيلزم من ذلك اطلاق العبارتين على شيء واحد والجواب عن هذا ما تقدم في جواب السؤال الثالث والله اعلم بالصواب.

مسألة حد الاسم اختلف عبارات النحويين في حد الاسم وسيبويه لم يصرح له بحد فقال بعضهم الاسم ما استحق الاعراب في اول وضعه وقال آخرون ما استحق التنوين في اول وضعه وقال آخرون حد الاسم ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه وقال آخرون الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه ولم يدل على زمان ذلك المعنى وقال ابن السراج هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع وقبل الخوض في الصحيح من هذه العبارات نبين حد الحد الصحيح والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الالفاظ متفقة المعاني فمنها اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء وهذا حد صحيح لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود ويراد بالماهية ما يقال في جواب ما هو واحترزوا بقولهم كمال الماهية من ان بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة مثاله ان تقول حد الانسان هو الناطق فلفظ الحد يكشف عن حقيقة

النطق ولا يدل على جنس المحدود وان كان لا ناطق الا الإنسان ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة لا من جهة دلالة اللفظ ومثاله من النحو المصدر يدل على زمان مجهول وليس كذلك فان لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة وانما الزمان من ملازماته فلا يدخل في حده ولو دخل ذلك في الحد لوجب أن يقال الرجل والفرس يدلان على الزمان والمكان اذ لا يتصور انفكاكهما عنهما ولكن لما لم يكن اللفظ دالا عليهما لم يدخلا في حده وقال قوم حد الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل وقال آخرون حد الحد ما اطرد وانعكس وهذا صحيح لان الحد كاشف عن حقيقة الشيء فاطراده يثبت حقيقته اينما وجدت وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت وهذا هو التحقيق بخلاف العلامة فان العلامة تطرد ولا تنعكس الا ترى أن كل اسم دخل عليه حرف الجر والتنوين وما اشبههما أين وجد حكم بكون اللفظ اسما ولا ينتفي كونه اسما بامتناع حرف الجر ولا بامتناع التنوين وإذ قدما حقيقة الحد فنشرع في تحقيق ما ذكر من الحدود وإفساد الفاسد منها أما قولهم الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه فحد صحيح اذ الحد ما جمع الجنس والفصل واستوعب جنس المحدود وهو كذلك ها هنا الا ترى ان الفعل يدل على معنيين حدث وزمان و امس وما اشبهه يدل على الزمان وحده فكان الاول فعلا والثاني اسما والحرف لا يدل على معنى في نفسه فقد تحقق فيما ذكرناه الجنس والفصل والاستيعاب وأما قول ابن السراج فصحيح ايضا فان الاسم يدل على معنى في نفسه ففيه احتراز من الحرف وقوله غير مقترن بزمان محصل يخرج منه الفعل فانه يدل على الزمان المقترن به واما المصادر فلا دلالة لها على الزمان لا المجهول ولا المعين على ما ذكرنا ومن قال منهم يدل على الزمان المجهول فقد احترز عنه بقوله محصل فان المصدر لا يدل على زمان معين واما من زاد فيه دلالة الوضع فانه قصد بذلك دفع النقض بقولهم اتيتك مقدم الحاج وخفوق النجم واتت الناقة على منتجها فان هذه مصادر وقد دلت على زمان محصل فعند ذلك تخرج عن الحد واذا قال دلالة الوضع لم ينتقض الحد بها لانها دالة على الزمان لا من طريق الوضع وذلك ان مقدم الحاج يتفق في ازمنة معلومة بين الناس لا انها معلومة من لفظ المقدم والدليل على ذلك انك لو قلت اتيتك وقت مقدم الحاج صح الكلام وظهر فيه ما كان مقدرا قبله والتحقيق فيه ان الحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع اولا فإذا جاء منها شيء على خلاف ذلك لعارض لم ينتقض الحد به ويأتي نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل فأما من قال هو ما استحق الاعراب في اول وضعه او ما استحق التنوين فكلام ساقط جدا وذلك ان استحقاق الشيء لحكم ينبغي ان يسبق العلم بحقيقته حتى يرتب عليه الحكم الا ترى انه لو قال في لفظة ضرب هذا اسم لأنه يستحق الاعراب في أول وضعه لاحتجت ان تبين أنه ليس باسم ولا يعترض في ذلك بالإعراب وعدمه ولو قال قائل انا اعربه او احكم باستحقاقه الاعراب لقيل له ما الدليل على ذلك فقال لأنه اسم فيقال له ما الدليل على انه اسم فان قال بعد ذلك لأنه يستحق الاعراب ادى الى الدور لأنه لا يثبت كونه اسما الا باستحقاق الاعراب ولا يستحق الاعراب الا بكونه اسما وهكذا سبيل التنوين وغيره واما قول الآخر ما سما بمسماه فحد مدخول ايضا وذلك انه اراد ما سمى مسماه ولهذا قال

فأوضحه فجعل في الحد لفظ المحدود وإذا كنا لا نعلم معنى الاسم فكيف يجعل فيما يوضحه لفظا مشتقا منه وذلك ان الاشتقاق يستدعي فهم المشتق منه او لا ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدل على معنى زائد .

قال: عبد القاهر في شرح جمله حد الاسم ما جاز الاخبار عنه قال والدليل على ذلك من وجهين أحدهما انه مطرد ومنعكس وهذا امارة صحة الحد والثاني ان الفعل لا يصح الاخبار عنه والحرف لاحظ له في الاخبار فعين ان يكون الاسم هو المخبر عنه اذ لا يجوز ان تخلو الكلمة من اسناد الخبر إليها واذا كان الفعل والحرف والاسم لا يسند إليه خبر ارتفع الأخبار عن جملة الكلام والدليل على انه ليس بحد وانما هو علامة وقد اختار ذلك عبد القاهر في شرح الايضاح ان هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس والدليل عليه قولك اذ واذا وايان واين وغير ذلك وانها اسماء ولا يصح الاخبار عنها فعند ذلك يبطل كونه حدا.

والوجه الثاني: ان قولك ما جاز الاخبار عنه لا ينبئ عن حقيقة وضعه وانما هو من احكامه ولذلك لو ادعى مدع ان لفظة ضرب يصح الاخبار عنها بأن يقول ضرب اشتد كما تقول الضرب مشتد لم يصح معارضته بالمنع المجرد حتى يبين وجه الامتناع والحد لا يحتاج إلى دليل يقام عليه لأنه لفظ موضوع على المعنى ودلالة الالفاظ على المعاني لا تثبت بالمناسبة والقياس فإن قيل إذا وإذا ونحوهما يصح الاخبار عنها من حيث انها أوقات وأمكنة وكلاهما يصح الاخبار عنه وانما عرض لها انها لا تقع إلا ظروفا فمن حيث هي ظروف لا يخبر عنها ومن حيث هي اوقات وأمكنة يصح الإخبار عنها ألا ترى انك لو قلت طاب وقتنا واتسع مكاننا كان خبرا صحيحا والجواب ان كونها ظروفا اوصاف انضمت إلى كونها وقتا ومكانا لم تستعمل الا بهذه الصفة فهي كالخصوص من العموم والخصوص لا يحد بحد العموم الا ترى ان الانسان حيوان مخصوص ولا يحد بحد الحيوان العام لأن ذلك يسقط الفصل الذي يميز به من بقية انواع الحيوان والحد ما جمع الجنس والفصل والوقت الذي يدل عليه إذا هو الجنس وكونه ظرفا بمنزلة الفصل كالنطق في الإنسان وبهذا يحصل جواب قوله يطرد وينعكس لأنا قد بينا انه لا ينعكس والله أعلم بالصواب مسألة ادلة اسمية كيف كيف اسم بلا خلاف وانما ذكرناها هاهنا لخفاء الدليل على كونها اسما والدليل على كونها اسما من خمسة أشياء احدها انها داخلة تحت حد الاسم وذاك انها تدل على معنى في نفسها ولا تدل على زمان ذلك المعنى والثاني انها تجاب بالاسم والجواب على وفق السؤال وذلك قولهم كيف زيد فيقال صحيح أو مريض او غني او فقير وذلك انها سؤال عن الحال فجوابها ما يكون حالا .

والثالث انك تبدل منها الاسم فتقول كيف زيد اصحيح ام مريض والبدل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك اصحيح زيد أم مريض والبدل يساوي المبدل منه في جنسه والرابع ان من العرب من يدخل عليها حرف الجر قالوا على كيف تبيع الاحمرين وقال بعضهم انظر إلى كيف يصنع وهذا شاذ في الاستعمال ولكنه يدل على الاسمية والخامس ان دليل السبر والتقسيم اوجب كونها اسما وذلك ان يقال لا تخلو كيف من ان تكون اسما أو فعلا أو حرفا فكونها حرفا باطل لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك كيف زيد والحرف لا ينعقد به وبالاسم جملة مفيدة فأما يا في النداء ففيها كلام يذكر في موضعه.

تعريف الكلمة / اللّفظة/اللفظ/ الوحدة المعجميّة:

أ–عند العرب:

الكلمة عند النحاة القدامى :لقد كان للنحاة الأثر الكبير في تعريف الكلمة والإشارة إلى مفهومها وتقسيمها وإذ يعكس مستواهم الراقي في التفكير وكانت آراؤهم أصيلة ودقيقة، حيث اهتم علماء العرب بالكلمة منذ بداية اهتمامهم بالدرا سات اللغويّة خاصة من حيث البناء والدلالة وطبيعة الأقسام التي يتكّون منها الكلام، واستطاعوا في فتَّرة قصتَة نسبيًا أن يبنوا منهً جاء لغويّا علميًا بلغ درجةكبيرة من الشموليّة والتعميم، وتجاوز في بعض جوانبه و ما وصلت إليه مناهج الدراسات اللغويّة الحديثة (المعاصرة).

حيث عّرف سيبويه الكلام ـ على أنّه:" اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل و أّما ما جاء لمعنى وليس باسم ولافعل فنحو: ثمّ، سوف ، واو القسم....))[1]

ولقد عّد **سيبويه** الحروفكلمات في أبواب عّدة وما يكوف عليو الكلم حيث قال : « أّما ما يكوف قبل الحرف الذي يجاء به له فالواو التي في قولك (مررت بعمر وزيد) وإّنما جاءت الواو لتضم الأخير إلى الأّول وتجمعهما وليس فيه دليل على أ ن أحدهما قبل الآخر[2]. « حيث يرى سيبويه أّ ن حدود الكلمة غير قاّرة، ورأى أّ ن بعض أجزاء الكلا لا يُفيد إلاّ إذا اقتَّرن بغيره ليُكّون وحدة على أساسها يكتسب دلالة. فكأّ ن الشكل عنده يولّد المعنى أي ضرورة توفّر شرط انعقاد الشكل بالمعنى.

نلاحظ أّ ن الجانب النحوي والوظيفي للبنية هو الأساس في فهم ماهية الكلمة عند سيبويه ولا إشكال في هذا حيث يُعّد سيبويه أّول نظريّة لغويّة عربيّة.

ابن جني :لقد أشار إلى مسألة التفريق بين الكلا والقول حيث قال: "أما الكلا فكل لفظ مستقل بنفسه و مفيد لمعناه وهو الذي يُسميه النحويّون الجُمل" إلاّ أنّه لم يتطّرق إلى تعريف الكلمة. ومنه فإن الكلام ـ يشتَّرط فيه الإفادة، فالقول أعم من الكلام فهوكل ما تلّفظ به الإنسان فإن أفاد فهوكلام وإن لم يفد فهوقول .وهذا ما يؤّكده قول ابن جني:" فكل كلام ـ قول وليس كل قول كلاما))[3].

الكلمة عند الزمخشري: عّرفها على أنهّا " اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحتو ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف. والكلام ـ المرّكب في كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى" ، كما اشتَّرط الزمخشري توافر مجموعة من الشروط في الكلمة وهي: الصوت وقصد المعنى أو الوضع ، ثم الاستقلال بدلالة محددة.

ابن مالك :لقد تطّرق ابن مالك إلى الكلام ـ والقول والكلمة في ألفيته حيث قال:

---

1 سيبويه الكتاب ،ج1،ص12.

2 المرجع نفسه ص 216.

3 3أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: مُحَّد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ص .17

كلامنا لفظ مفيدكاستقم اسم وفعل ثمّ حرف الكلم
واحده كلمة والقول عمّ وكلمة بهاكلام قد يُؤم .

يرى ابن مالك أ ّن الكلام . هو اللّفظ المفيد، ولا يكون مفيدا إلاّ إذاكان مرّكبا، وليس معنىً هذا أنه ينفي وجود الكلمة، وإنمايرى غيره من النحاة أ ّن للكلمة وجودا مستقلاّ ولكنّها ذات معنى جزئي، إذ هي وحدة للكلام ." يمكن القول إ ن الكلمة عند النحاة هي مفهوم . نحوي وبذلك تكوف الإفادة عن طريق تقطيع الكلام . إلى

وحدات منطوقة واللّفظ بحركات الإعراب، فكل كلمة لفظ وليس العكس، فالكلمة قبل كل شيء هي بنية صوتيّة وأقل ما تكوف عليه هو الحرف وهذا ما يفسركلام . سيبويه "ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه لأنّه مستحيل (...) فلو قال قائل لِفظ بحرف لكان قد سألك أنُ تحيل (...) ولكن سنذكر اللّفظ بالحروف ساكنها ومتحّركها في موضعه."

تعريف الكلمة عند علماء المعاجم :

لقد كان لعلماء المعاجم عناية كبيرة لدراسة الكلمة سواء من ناحية المبنى أو المعنى ،كما علماء المعجمية استبدال مصطلح الكلمة بالوحدة المعجمية لكل صيغة ،تلك الصيغ التي أصبحت فيما بعد قوالب فكرية عامة تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني .

تعريف اللفظ،اللفظة :

فاللفظ وحدة نطقية أفادت أم لم تفد ،فإن أفادت فهي من جنس الكلام حيث يقول ابن يعيش نقلا عن سيبويه :" كل كلمة لفظ وليس كل لفظ كلمة"

والظاهر أن أهم المفاهيم التي عالجها العلماء في التراث النحوي مفهوم اللفظ وافرق بينه وبين الكلام والقول :فاللفظ لغة هو الرمي ،ثم نقل في عرف النحاة فجعلوه مصطلحا لم يتلفظ به الانسان من قول ولقد استعمل سيبويه كلمة لفظ" في باب اللفظ وللمعاني فقال: «أعلم أن كلامهم اختلاف اللفظين واختلاف المعنيين"فهو لم يحدد مفهوم اللفظ ولعله اعتبره من إن الأشياء البديهية التي لاتستحق التعريف خاصة وأن غرضه من لكتاب نحوي لاغير .

إن اللفظ مصدر يدل على عملية التلفظ بالكلام وهو المعنى الذي ذهب اليه ابن جني في تعريف الكلام بقوله :وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه/ مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل "ومنه الكلام حس ابن جني يختلف عن اللفظ والقول .

فالكلام هو الملفوظات التامة التي تؤدي معنى وتحقق تواصلا بعكس القول ،فالألفاظ تعني الأصوات المتفوه بها عند ابن جني ،يمثل اللفظ أحد الأشياء الدالة الخمسة المعروفة:"الخط والعقد والاشارة والنصبة واللفظ"،وهكذا حد الصوت باللفظ لأنه جوهر الكلمة دون غيرها لأنه دال.

وملخص القول هو أن اللفظ مايتلفظ به من الكلمات،ولايقال لفظ الله بل كلمة الله ج ألفظ —وماخرج من الفم إن لم يشمل على حرف فهو صوت .وإن اشتمل لم يكن له معنى فهو لفظ .وإن أفاد معنى فهو قول ،وإن كان مفردا فكلمة أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة فجملة أو أفاد ذلك كلام أوم ثلاثة فكلم .